

الباب الرابع

الحرية السياسية فى الإسلام

معنى الحرية السياسية ومصادر أحكامها فى الإسلام

يقصد بالحرية السياسية أن تكون الأمة نفسها مصدر السلطات. ومن أهم الحقوق التى يجب أن تمنحها الأمة حتى تكون مصدرًا للسلطات أن يكون لأفرادها، عن طريق مباشر أو عن طريق ممثليهم، الحق فى اختيار الحاكم والحق فى مراقبته ومحاسبته على أعماله.

وسنعد لكل حق من هذين الحقين فقرة على حدة مبيين موقف الإسلام حياله، ونختم الفصل بفقرة أخرى نتحدث فيها عن مبدأ الشورى فى شئون السياسة فى الإسلام.

وقبل أن نعرض لتفاصيل الحقين السابق ذكرهما، وهما حق الأمة فى اختيار الحاكم وحقها فى مراقبته، يجدر أن نوجه النظر إلى أنه لم يرد فى القرآن ولا فى السنة نصوص صريحة فى إقرار أى حق منهما ولا فى مقوماته ولا فى طريقة ممارسته. ولكن هذا لا ينفى أن تكون الشريعة الإسلامية قد

أقرت مبادئ واضحة في هذه الشؤون. وذلك أن شريعة الإسلام لا تستمد من الكتاب والسنة فحسب، وإنما تستمد كذلك من مصادر أخرى، من أهمها «الإجماع». ولا يتسع المقام لبيان الإجماع المعتمد به في تقرير الأحكام؛ فهذا موضوع طويل متشعب الأطراف يشغل حيزاً كبيراً من المؤلفات في أصول الفقه الإسلامي ويخرج عن نطاق هذا الكتاب. وبحسبنا أن نقرر أن من أهم مظاهر الإجماع وأرقاها مرتبة اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم، جميعهم أو معظمهم، في عهد الخلفاء الأربعة الراشدين، وهو العهد الذي يمثل مبادئ الإسلام أصدق تمثيل، على حكم لم يرد بشأنه نص صريح في الكتاب ولا في السنة. وذلك لأنهم لا يجمعون على ضلالة، ولأن ما يجمعون عليه لا بد أن يكون متسقاً مع روح الإسلام ومعتدماً على الأسس العامة التي يرشد إليها الكتاب الكريم وتهدى إليها أقوال الرسول ﷺ وأعماله. وقد انعقد إجماع الصحابة في عهد الخلفاء الأربعة الراشدين على أحكام صريحة في صدد الحرية السياسية، وسار عليها حينئذ نظام الحكم في العالم الإسلامي.

فكل ما سنذكره فى الفقرتين التاليتين من هذا الباب عن موقف الإسلام حيال الحقيين الرئيسين السابق ذكرهما (وهما: حق الأمة فى اختيار حكمها؛ وحقها فى مراقبتهم) مستمد من إجماع الصحابة فى عهد الخلفاء الأربعة الراشدين لا من نصوص صريحة فى كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ.

وفى ضوء هذه الحقائق يتبين مبلغ الخطأ فيما ذهب إليه بعض المحدثين من الباحثين إذ قرر أن الشريعة الإسلامية لم تعرض لنظم الحكم، وأن هذه النظم ليست من أمور الدين فى شىء، وإنما هى من الأمور الدنيوية التى ترك الإسلام للناس حرية التصرف فيها، معتمداً فى ذلك على أنه لم يرد فى صدها نص صريح فى القرآن ولا فى السنة^(١) - فقد غفل صاحب هذا الرأى عما قرناه وما يعد من المبادئ الأولية فى التشريع الإسلامى من أن أحكام الإسلام لا تستمد من النصوص الصريحة من الكتاب والسنة فحسب، وإنما تستمد كذلك من مصادر أخرى من أهمها «الإجماع» وأن الصحابة رضوان الله عليهم قد انعقد إجماعهم على أحكام واضحة كل الوضوح فى نظام الحكم وما يرتبط به من حقوق وواجبات.

(١) من هؤلاء المغفور له الشيخ على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم».

حق الأمة فى اختيار الحاكم

يتبين مما استقرّ عليه الإجماع فى عهد الخلفاء الأربعة الراشدين أن الإسلام يعطى الأمة الحق المطلق فى اختيار حاكمها الأعلى المشرف على جميع سلطات التنفيذ، وهو الخليفة أو الإمام.

غير أن طريقة هذا الاختيار تختلف بعض الاختلاف فى شكلها عن الطريقة التى تسير عليها الجمهوريات الديموقراطية الحديثة، وإن اتفقت معها فى جوهرها، ففى بعض هذه الجمهوريات يتم اختيار رئيس الدولة عن طريق الاستفتاء العام، فيشارك فى هذا الاختيار جميع أفراد الشعب المكلفين الراشدين، وهذا هو ما يجرى عليه العمل فى الجمهوريات الرئاسية.

وفى بعضها الآخر يتم اختيار رئيس الدولة عن طريق البرلمان، وهو السلطة التشريعية التى اختارت الأمة أفرادها. وهذا هو ما يجرى عليه العمل فى الجمهوريات



البرلمانية. أما الإسلام فيعهد باختيار الخليفة إلى أهل الحل والعقد، وهم أئمة المسلمين وفقهاؤهم ورؤساء عشائرهم وأمرآء أجنادهم وذنو الشوكة والمكانة والرأى فيهم. وهؤلاء هم الممثلون الحقيقيون للأمة، والمعبرون تعبيراً صادقاً عن أهدافها ورغباتها. فما ينتهى إليه رأى هؤلاء، جميعهم أو معظمهم، هو ما ينتهى إليه رأى الأمة كلها لو أخذ رأى أفرادها عن طريق الاستفتاء العام. فلا يختلف الإسلام إن من الجمهوريات الديموقراطية الحديثة فى هذا الصدد إلا فى الطريق الذى يسلكه لكى يقف على رأى الأمة ولكى يدع لها الحرية فى اختيار حكامها. وهو فى ذلك يسلك أقصر الطرق وأصدقها فى تحقيق الغرض المقصود، ويطلق فى المصطلحات السياسية للإسلام على الاختيار الذى يتم على هذا الوجه كلمه «البيعة» وقد فسرها العلامة ابن خلدون فقال: «هى العهد على الطاعة. فقد كان المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر فى أموره وأمور المسلمين؛ وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم فى يده تأكيداً للعهد. فأشبهه ذلك فعل البائع والمشترى فسمى بيعة مصدر باع؛ وصارت البيعة مصافحة بالأيدي. هذا مدلولها فى اللغة ومعهود

الشرع. وهو المراد فى الحديث فى بيعة النبى ﷺ ليلة العقبة وعند الشجرة، وحيثما ورد هذا اللفظ، ومنه بيعة الخلفاء»^(١). وفى هذا يقول العلامة المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية الأسبق فى كتابه عن «حقيقة الإسلام وأصول الحكم»: «إن منصب الخليفة إنما يكون بمبايعة أهل الحل والعقد؛ وإن الإمام إنما هو وكيل الأمة؛ وإن أفرادها هم الذين يولونه السلطة منها. والمسلمون هم أول أمة قالت بأن الأمة مصدر السلطات».

وغنى عن البيان أن الخلافة تنعقد بمبايعة الأغلبية من أهل الحل والعقد؛ ولا يؤثر فى ذلك تخلف الأقلية أو اتجاهها إلى رأى آخر. وفى هذا يقول العلامة ابن تيمية: «ومذهب أهل السنة أن الإمامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بهم مقصود الإمامة، وهو القدرة والتمكن. فلا يشترط فى صحة الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور... ولا ريب أن الإجماع المعتبر فى الإمامة لا يضر فيه تخلف الواحد

(١) انظر ص ٧١٩ وتعليق ٦٥١، ٦٥٢ من الطبعة الثانية للجزء الثانى من مقدمة ابن خلدون طبعة لجنة البيان العربى، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى.

والاثنيين؛ ولو اعتبر ذلك لم تنفذ إمامة... فلا يقدر في اتفاق أهل الحل والعقد شذوذ من خالف»^(١).

وعلى هذا الأساس ولى الحكم الخلفاء الأربعة الراشدون. فقد لحق الرسول عليه السلام بالرفيق الأعلى بدون أن يوصى بالخلافة لأحد، تاركاً للمسلمين الحرية في اختيار حاكمهم. فاجتمع في سقيفة بنى ساعدة معظم الصحابة الذين كانوا حينئذ بالمدينة، وكانوا عليّة المسلمين وأئمتهم وذوى الشوكة والمكانة والرأى فيهم. وتشااوروا فيمن يولونه حاكماً عليهم وخليفة لرسول ﷺ.

وجرت في هذا الصدد مناقشات شهيرة ذكرت تفاصيلها في كتب الأدب والتاريخ الإسلامى ودلت أوضح دلالة على أن تبادل الآراء قد تم حينئذ في جو من الحرية المطلقة. وانتهى الأمر بمبايعة معظم الحاضرين لأبى بكر الصديق؛ بل إنه لم يتخلف عن بيعته إلا نفر قليل كان على رأسهم سعد بن عبادة. ثم بايعه بعد ذلك عدد كبير ممن لم يشهد مؤتمر السقيفة.

فلم يتول إذن أبو بكر الخلافة بوصية ولا بوراثة، وإنما تولها باختيار المسلمين له اختياراً حرّاً. وبذلك تقرر المبدأ

(١) صفحات ٥٨، ٥٤٧ - ٥٤٩ من كتاب المنتقى.

الذى نتحدث عنه، وهو أن الإسلام يعطى الأمة الحق المطلق فى اختيار حاكمها الأعلى المشرف على جميع سلطات التنفيذ وهو الخليفة، ويقرر أنه لا يتولى هذا المنصب إلا من تختاره الأمة لتوليته.

وفى هذا يقول العلامة ابن تيمية: «والصديق صار إماماً بمبايعة أهل القدرة... ولو قُدِّر أن أبا بكر بايعه عمر وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصر إماماً لذلك. وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور الناس. ولهذا لم يضر تخلف سعد (يقصد سعد بن عباد) لأنه لم يقدر فى مقصود الولاية. وأما كون عمر بادر إلى بيعته فلا بد فى كلبيعة من سابق»^(١).

وعلى هذا الأساس كذلك تمت خلافة عمر بن الخطاب. صحيح أن أبا بكر الصديق قد حرص فى مرض موته على أن يوصى المسلمين باختيار عمر. ولكن هذا لم يكن تنصيباً لعمر فى كرسى الخلافة ولا إلزاماً للمسلمين باختياره، وإنما كان مجرد ترشيح له أو مجرد إبداء رأى شخصى ارتآه أبو بكر فيما يتعلق بمنصب الخلافة وأحق الناس بتوليته من بعده؛

(١) صفحة ٥٨ من كتاب المنتقى.

وقد منح الإسلام كل مسلم الحق في إبداء رأيه فيمن يعتقد صلاحيته لهذا المنصب كما تقدم بيان ذلك. هذا إلى أنه قد ظهر لأبي بكر نفسه في مرض موته أن كثيراً من الصحابة لم يروا رأيه، ولم يذعنوا له، وأنكروا عليه حرصه على متابعتهم إياه فيما ارتآه. بل لقد تركت مخالفتهم له مرارة شديدة في نفسه، وكان لها أثر في زيادة علته وشدة آلامه. ولذلك عندما قدم عليه عبد الرحمن بن عوف لعيادته في مرض موته وقال له مجاملاً ومشجعاً: «أراك بارئاً يا خليفة رسول الله!» أجابه بعبارة تنم على شدة ألمه من مخالفة المهاجرين له في رأيه هذا؛ فقال: «أما إنى على ذلك لشديد الوجع، ولما لقيت منكم يا معشر المهاجرين أشد على من وجعى. إنى وليت أموركم خيركم في نفسى (يقصد عمر بن الخطاب) فكلكم ورم أنفه أن يكون له الأمر من دونه (أى امتلاً غضباً من ذلك واستنكف أن يتولى عمر هذا الأمر وطمح أن يكون هو الخليفة». ولم يستطع عبد الرحمن بن عوف أن ينكر شيئاً مما قاله أبو بكر بشأن مخالفة المهاجرين له في رأيه، واكتفى بأن يطلب إليه ألا يرهق نفسه في التفكير في هذه الأمور، حتى لا تزداد علته، فقال: «خَفِّضْ عَلَيْكَ (أى هون عليك) يا خليفة رسول الله. فَإِنَّ

هذا يَهِيضُكَ إلى مابك (أى يزيد من علتك) فوالله ما زلت صالحًا
مصلحًا، لا تأس على شيء فاتك من أمر الدنيا»^(١).

وتمت الخلافة لعمر على الوجه نفسه الذى تمت به لأبى
بكر، أى عن طريق مبايعة الأغلبية من أهل الحل والعقد من
المسلمين.

وفى هذا يقول ابن تيمية: «وكذلك عمر صار إمامًا لما بايعوه
وأطاعوه. ولو قُدِّرَ أنهم لم ينفذوا عهد أبى بكر فى عمر لم يصير
إمامًا؛ ويقول: «وأما عهده إلى عمر (أى عهد أبى بكر لعمر)
فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبى بكر فصار بذلك إمامًا»^(٢).

وعلى هذا الأساس كذلك تمت خلافة عثمان بن عفان.
صحيح أن عمر بن الخطاب قد أوصى فى مرض موته أن تتألف
لجنة من ستة أفراد من كبار الصحابة (عثمان بن عفان، وعلى
ابن أبى طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام،
وسعد بن أبى وقاص، وعبد الرحمن بن عوف. - وقد عرفت
هذه اللجنة فى التاريخ باسم جماعة الشورى) لتختار واحدًا

(١) انظر ص ٤ وتوابعها من الجزء الأول من كتاب الكامل للمبرد، طبعة سنة

١٣٢٣ هـ.

(٢) صفحة ٥٨ من كتاب المنتقى.

من بينهم لمنصب الخلافة، وأن هذه اللجنة قد فوضت الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف بعد أن تنازل عن حقه في تولى الخلافة، وأن عبد الرحمن بن عوف، بعد مشاورات دامت ثلاثة أيام بينه وبين عدد كبير من جماعات المسلمين، استقر رأيه على أحقية عثمان بن عفان بهذا المنصب، وأنه قد عرض رأيه هذا في مؤتمر كبير شهده معظم أهل الشوكة والحل والعقد، على ما هو مفصل في كتب التاريخ الإسلامي.

ولكن رأى عمر ورأى اللجنة ورأى عبد الرحمن بن عوف كل ذلك كان مجرد ترشيح لمنصب الخلافة؛ وقد ترك الرأى الأعلى والنهائى لجماعة المسلمين. ولم تتم خلافة عثمان بن عفان إلا بمبايعة أهل الحل والعقد له. ولو أن جماعة المسلمين لم تأخذ برأى عبد الرحمن بن عوف ما تولى الخلافة عثمان. وعلى هذه الأساس كذلك تمت خلافة على بن أبى طالب، بل إن خلافته كانت مجردة من شوائب الوصية التى علق شىء منها بخلافة عمر وعثمان، (بل علق شىء منها بخلافة أبى بكر نفسه، فقد قيل حينئذ إن رسول الله ﷺ قد اختاره نائباً عنه ليوم الناس فى الصلاة وإن ذلك كان ترشيحاً له للخلافة)، وإن كانت الأغلبية التى بايعت علياً نقل كثيراً

عن الأغلبية التي حصل عليها الخلفاء من قبله. وذلك أنه لم يتخلف عن مبايعة أبي بكر وعمر وعثمان إلا عدد قليل من أهل الحل والعقد، فتمت مبايعتهم بما يقرب من الإجماع، على حين أن الأغلبية التي بايعت علياً لم يصل مبلغها إلى هذا الحد. فقد ظهر له منافس بايعته أقلية غير يسيرة العدد، وهو معاوية بن أبي سفيان، على ما هو مفصل في كتب التاريخ الإسلامي.

ولكن هذا لا يقدر في خلافة علي، لأن الخلافة تنعقد بمبايعة الأغلبية من أهل الحل والعقد كما تقدم بيان ذلك.

* * *

ومن هذا يتبين مبلغ الخطأ فيما ذهب إليه ابن خلدون إذ قرر أن للإمام الحق في أن يولي على المسلمين من يخلفه وأن ينصب ولي عهد له، مستدلاً بوصية أبي بكر لعمر ووصية عمر لواحد من الستة^(١) فقد فاتته أن خلافة عمر لم تتم بوصية أبي بكر، وأن خلافة عثمان لم تتم بوصية عمر، وإنما تمت خلافتهما بمبايعة

(١) انظر صفحة ٧٢١ وتوابعها من الجزء الثاني من الطبعة الثانية لمقدمة ابن خلدون، طبعة لجنة البيان العربي، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى، وانظر كذلك تعليقاتنا على عبارات ابن خلدون في هذه الصفحات.

أهل الحل والعقد؛ ولم تكن وصية أبى بكر ولا وصية عمر إلا مجرد إبداء رأى شخصى أو مجرد ترشيح كما تقدم بيان ذلك.

٣

حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله

تقرر فى الإسلام حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله بأقوال الخلفاء الراشدين أنفسهم وأعمالهم وإجماع المسلمين فى ذلك العهد على عدّ هذا الحق من أهم حقوقهم، وحرصهم على التمسك به، والتصرف فى حدود ما يبيحه لهم. وفى ذلك يقول أبو بكر الصديق ^d فى الكلمة التى ألقاها عقب مبايعته بالخلافة: «أما بعد فقد وليت عليكم ولست بخيركم.. فإن رأيتمونى على حق فأعينونى، وإن رأيتمونى على باطل فسدّدونى، أطيعونى ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم». ويقول فى كلمة أخرى: «إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن استقمتم فتابعونى، وإن زغت فقومونى».

ففي هاتين الكلمتين تسليم صريح بمبدأ مسؤوليته على أعماله أمام الأمة وأن لها الحق في مراقبته ومحاسبته على ما يبرمه في شئون الحكم، بل تسليم صريح بحقها في ألا تستجيب له وتعمل على تقويمه وتسديده إذا انحرف عن الجادة.

ويقول عمر بن الخطاب ^d: «إنه لم يبلغ حق ذي حق أن يطاع في معصية الله. إنني أعقل الحق من نفسي، وأتقدم وأبين لكم أمري، فإنما أنا رجل منكم، وأنا مسئول عن أمانتي وما أنا فيه». وحينما قال ^d في كلمة أخرى: «أيها الناس من رأى فيّ اعوجاجاً فليقومه»، تقدم إليه رجل وقال: «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا»، فرد عمر قائلاً: «الحمد لله أن كان في أمة عمر من يقوم اعوجاج عمر بالسيف».

وحينما أخذت طائفة من المسلمين على عثمان بن عفان ^d بعض أخطاء في تصريحه لشئون الحكم وإسناد وظائفه، تظاهرت عليه جموع منهم لمحاسبته على أعماله، فأذعن رضوان الله تعالى عليه لرغبتهم، ولم ينكر عليهم هذا الحق، وأبدى استعداداً كريماً لإصلاح ما عسى أن يكون قد أخطأه التوفيق في إبرامه. وفي هذا يقول: «إنني أتوب وأنزع، ولا أعود لشيء مما عابه على المسلمون. وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: من زل فليتب

ومن أخطأ فليتب، ولا يتمادى فى الهلكة، فإن من تمادى فى الجور كان أبعد من الطريق... فأنا أول من اتعظ. أستغفر الله مما فعلت وأتوب إليه. فإذا نزلت من منبرى فليأتنى أشرافكم فليرونى رأيهم. فوالله لئن ردى الحق عبداً لأذلن ذل العبيد».

فى هذا كله دليل واضح على أن حق الأمة فى مراقبة الحاكم ومحاسبته على أعماله كان حينئذ أمراً مقررأ فى الإسلام ومفروغاً منه، وأن المسلمين كانوا شديدي الحرص على التمسك به، وأن الخلفاء الراشدين أنفسهم لم يعترفوا به ويذعنوا فحسب، بل كانوا كذلك يغبطون كل الاغتباط بممارسة الأمة له، حتى لو انتهت هذه الممارسة إلى حد الغلو والإفراط.

٤

مبدأ الشورى فى شئون السياسة والرجوع إلى الأمة فى الأمور الهامة

يحث الإسلام على الشورى فى مهام الأمور على الإطلاق، وفى قمتها، من غير شك، مهام الأمور فى شئون السياسة والحكم، وينهى عن الاستبداد فيها بالرأى، فيأمر الله تعالى

نبيه - مع أنه معصوم من الزلل ولا يسير إلا على هدى من ربه - بأن يمشور أصحابه فى الأمر، فىقول: ﴿فِمَارَحَمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَطًّا غَلِيظًا لَّأَلْقَيْتَ الْقُلُوبَ لِأَنفُسُوا مِن حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (١). وىبىن القرآن الكرىم أسمى صفات المؤمنىن الصادقىن فىذكر من بىنها أن أمورهم شورى بىنهم، فىقول: ﴿فَمَا أُوْتِيتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَلِّعْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (٣٦) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (٢).

وقد حرص الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أن يسموا السورة كلها التى وردت فىها هذه الجملة الأخيرة «سورة الشورى» لأهمية هذا المبدأ فى الإسلام. وقد أخذ الخلفاء الراشدون بمبدأ الشورى فى شئون الحكم، وخاصة فى الخطير منها. وفى التاريخ الإسلامى مئات من الأمثلة الدالة على حرصهم على العمل بهذا المبدأ القويم. غير أنه يلاحظ فى هذا الصدد أمران:

(١) آية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) آيات ٣٦ - ٣٨ من سورة الشورى.

أحدهما: أنه لم تكن هناك للشورى مجالس خاصة مؤلفة عن طريق الانتخاب أو التعيين كما هو الشأن في مجالس الشورى والمجالس النيابية وما إليها في الأمم الحديثة؛ وإنما كان الخلفاء حينما يرون مقتضياً للاستشارة يستشيرون أحياناً من يثقون به ويطمئنون إلى رأيه وعلمه وتجاربه وكفايته؛ ويعلمون أحياناً أخرى عن اجتماع عام في المسجد أو في مكان ما، فيفد إليه عدد كبير من المسلمين، فيعرضون عليهم ما يودون الاستنارة بما يراه المجتمعون بشأنه.

وثانيهما: أن الخليفة كان إذا اقتنع برأى عمل به ولو كان مخالفاً لرأى من استشارهم؛ لأن الخليفة هو نفسه مجتهد، وله الحق في أن يستنبط الأحكام الشرعية من مصادرها، ويطبّقها على ما يجد من القضايا. والمجتهد يجب عليه أن يعمل بما يهديه إليه اجتهاده ولا يجوز له أن يقلد غيره في الرأى. والخليفة من جهة أخرى مسئول أمام الأمة عن نتائج أعماله كما سبق بيان ذلك. ولا يتفق مع العدالة ولا مع المنطق في شيء أن يلزم الخليفة بالعمل برأى مخالف لرأيه ثم يحاسب على نتائج هذا العمل.

ومن ثم حفظ لنا التاريخ حوادث كثيرة عمل فيها الخلفاء الراشدون برأيهم مع مخالفته لرأى الآخرين، وتحملوا تبعه أعمالهم. وأظهر مثال لذلك تصرف أبى بكر الصديق رضي الله عنه فى الحروب التى اشتهرت فى التاريخ باسم حروب الردة. وهى الحروب التى أعلنها الصديق عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم على عدة قبائل من العرب ارتد بعضها عن دينه، وامتنع كثير منها عن أداء الزكاة مع بقاءه على عقيدة الإسلام، فقد كان رأى الصحابة أنه لا طاقة للمسلمين بمحاربة هذه القبائل، وأنه لا تجوز محاربة من امتنع عن أداء الزكاة مع بقاءه على عقيدة الإسلام، محتجين بقوله عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ فإن قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق». ولكن الصديق رضي الله عنه رأى أنه من الواجب محاربتهم جميعاً حتى يرد للإسلام هيئته، ويحفظ قدسية شعائره وأركانه، ولا يفتح ثغرة للاستهانة بتعاليمه. وقال فى شأن من امتنعوا عن أداء الزكاة: «والله لو منعونى عناقا» (وهو الصغير من ولد المعز) وفى رواية «عقال بغير» (وذلك أنه كان يجب على دافع زكاة الأنعام أن يقدم إلى جامع الزكاة عقال ما يدفعه إليه من أنعام حتى لا يتحمل بيت

المال ثمن هذا العقل) «كانوا يعطونه رسول الله ﷺ لحاربتهم عليه ولو وحدي ما استمسك السيف بيدي. لقد كمل الدين وتم الوحي (يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)، أو ينتقص وأنا حتى؟!». وقضى بذلك على فتنة كانت تتهدد الإسلام ونظمه والمجتمع الإسلامي بشر مستطير.

وقد وصف عمر d هذا الحادث فقال: «إني سأخبركم عنى وعن أبى بكر (أى سأبين لكم مقامى من مقام أبى بكر): إنه لما توفى رسول الله ﷺ ارتدت العرب ومنعت شاتها وبعيرها (أى عن دفع زكاة الأنعام). فاجتمع رأينا كلنا، أصحاب محمد ﷺ، أن قلنا له: يا خليفة رسول الله إن رسول الله كان يقاتل العرب بالوحي والملائكة يمدده الله بهم. وقد انقطع ذلك اليوم. فالزم بيتك ومسجدك فإنه لا طاقة لك بقتال العرب. فقال أبو بكر: أوكلكم رأييه على هذا؟ فقلنا: نعم. فقال: والله لأن أحرَّ من السماء فتخطفنى الطير أحب إلى من أن يكون رأيى هذا. ثم صعد المنبر فحمد الله وكبَّر وصلى على نبيه ﷺ، ثم

(١) آية ٣ من سورة المائدة.

أقبل على الناس فقال: «أيها الناس! من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات. ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. أيها الناس أئن كثر أعداؤكم وقل عددكم ركب الشيطان منكم هذا المركب؟! والله ليظهرن الله هذا الدين على الأديان كلها ولو كره المشركون. قوله الحق ووعد الصديق. ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾^(١).

﴿كَمْ مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٢)، والله أيها الناس لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه واستعنت عليهم بالله وهو خير معين».

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله.



(١) آية ١٨ من سورة الأنبياء.

(٢) آخر آية ٢٤٩ من سورة البقرة.